رأي القدس

مصر: انتفاضة تمهد للثورة

■ تقف مصر هذه الايام امام مرحلة مصيرية بكل المقاييس قد تؤدي في نهاية المطاف الى عملية تغيير ديمقراطي غير مسبوقة. فالشارع المصري يغلي بالثورة، والنظام السياسي يترنح، وتحركاته تتسم بالارتباك.

قوات الأمن المصرية اعتقلت في اليومين الماضيين اكثر من اربعمئة شخص من حركتي «الاخوان المسلمين» و«كفاية»، واعتدت بالضرب على المتظاهرين المتضامنين مع ثورة القضاء.

هذه الاعتقالات والطريقة التي تمت بها تذكر بالمرحلة التي سبقت اغتيال الرئيس الراحل محمد انور السادات، ولكن مع فارق مهم، وهو ان المتظاهرين الجدد ضد النظام يعلنون سلسلة من المطالب اكثر اتساعا، ولا تقتصر فقط على الاعتراض على الدور المصري في عملية السلام والتطبيع. فهم يطالبون بالديمقراطية والشفافية واحترام حقوق الانسان والقضاء العادل المستقل، وانهاء العمل بقوانين الطوارئ.

النظام المصري يقترب من نهايته بطريقة متسارعة، فقد بدت علامات الهرم عليه واضحة في شخص قمة هرمه، أي الرئيس حسني مبارك، فالرجل بات لا يحكم عملياً، بعد ان سلم مقاليد البلاد لنجله وزوجته، والطبقة الثرية الملتفة حولهم، واصبح يقضي معظم وقته اما في جولات خارجية او معتكفاً في استراحته المفضلة الآمنة في منتجع شرم الشيخ.

زيارة السيد جمال مبارك السرية الى واشنطن التي جرى اكتشافها بمحض الصدفة، جاءت من اجل انقاذ النظام، وترتيب عملية انتقال السلطة من الأب الى الابن، مقابل القبول دون تحفظ بكل الشروط الامريكية.

الدعم الامريكي للنظام، سواء استمر الأب او تنازل عن السلطة لابنه، ربما لا ينجح في انقاذه من أزماته الحالية، لأن التجارب السابقة اثبتت انه اذا اندلعت ثورة شعبية ضد نظام ما فانها لن تتوقف إلا باسقاطه ومهما كان حجم الدعم الخارجي له.

الادارة الامريكية الحالية مكروهة من قبل الغالبية الساحقة من العرب والمسلمين، بسبب ما تمارسه من حروب اذلالية في العراق وافغانستان، وما تقدمه من دعم للاعتداءات الاسرائيلية، وأي دعم تقدمه للنظام المصري في مواجهة الانتفاضة الشعبية الحالية ضده سيزيد هذه الانتفاضة شرعية واتساعاً، وسيقصر من عمر النظام.

النظام المصري اعتقد ان تجاوبه مع المشاريع الامريكية في المنطقة على حساب قضايا الأمة المصيرية يمكن ان يمد في عمره، ويثبت اركانه، ولكن الايام تثبت ان أي نظام لا يستمد شرعيته من الداخل، ومن شعبه على وجه التحديد سيواجه نهاية مؤلمة. وهذا ما حدث للأنظمة الديكتاتورية في جورجيا واندونيسيا والفيلبين والقائمة تطول.

الشعب المصري لم يعد يحتمل مسلسل الاهانات التي يتعرض لها على ايدي حفنة من ابناء الباشوات نهبت ثروات البلاد وحولتها الى اقطاعية تتاجر بدماء الكادحين من ابنائها الذين لا يجدون رغيف الخبز لأطفالهم.

فالبطالة تصل الى اكثر من ثلاثين في المئة، واكثر من مليون شخص ينزلون الى سوق العمل سنويا لا تستطيع استيعاب إلا ربعهم في أفضل الأحوال. وأموال المساعدات الخارجية تذهب في مشاريع تستفيد منها المجموعة المحيطة بالنظام ورموزه فقط.

الفجوة الطبقية تتسع بشكل مرعب، حيث يزداد الفقراء فقراً، ويزداد الاغنياء ثراء، وتنقسم البلاد الى قسمين، اناس يعيشون في المقابر او مستواها، واناس يعيشون في قصور مشيدة لهم عالمهم الخاص من سيارات فارهة واندية خاصة مغلقة، واحياء راقية باذخة.

الطبقة الوسطى تآكلت وكادت ان تختفي من الوجود، ومعها المجتمع المدني الذي من المفترض ان يقود عملية الانقاذ والتغيير، ولهذا ليس من المستبعد ان تشهد البلاد ثورة الجياع والمحرومين في أي وقت. فالانفجار ينتظر عود الثقاب فقط.

الاستبداد السوري بوصفه استراتيجية بقاء وسيرورة حفظ نوع

صبحي حديدي *

■ الأسماء تتوالى يوماً بعد يوم: كمال اللبواني، محمد الغانم، محمد أبو النصر جواد عجم، جيهان محمد علي، عدنان خليل رشيد، وحيد جهاد مصطفى، فوزي علي قهوة، علي العبد الله، محمد علي العبد الله، محمد صالح ريحاوي، مطيع منصور، محمد بشير الصالح، جهاد درويش، حازم جهاد درويش، حسين داود، حبيب الضعضي، هاني خيزران، فاتح جاموس، ميشيل كيلو، محمود مرعي، نضال درويش، أنور البني، سليمان الشمر، عباس عباس، كمال شيخو، غالب عامر، محمود عيسى، صفوان طيفور، خالد خليفة، خليل حسين، حسين محمود، محمد محفوض...

الإتهامات (وهي قانونية «كما يُقال لنا، إذْ تقتضي الإحالة على القضاء المدني، وليس محاكم أمن الدولة، نبش القوانين الجزائية والجنائية بحثاً عن التغطيات المسرحية الأشدّ ديماغوجية وابتذالاً)، تتقاطر بدورها: «النيل من هيبة الدولة والشعور القومي في زمن الحرب أو عند توقع نشوبها»، وارتكاب «أفعال ترمي إلى إضعاف الشعور القومي وايقاظ النعرات العنصرية أو المذهبية»؛ «إذاعة أنباء كاذبة أو مبالغاً فيها من شأنها أن تنال من هيبة الدولة أو مكانتها الحالية»، خصوصاً إذا أذاعها السوري من خارج البلاد و«هو على بينة من الأمر»؛ الذمّ والقدح «إذا وقع على رئيس الدولة»، وكذلك إذا «وُجّه إلى المحاكم أو الهيئات المنظمة أو الجيش أو الإدارة العامة»، أو حتى إذا «وُجّه إلى موظف ممن يمارسون السلطة العامة من أجل وظيفته أو صفته»...

والحال أنّ من العبث التوقف في كلّ مرّة، بخصوص كلّ معتقلة ومعتقل، حول سبب أو أسباب السلطة في تنفيذ الإعتقال، سواء أكانت الوقفة من باب التكهن المحض (كالقول إنّ اعتقال ميشيل كيلو جاء عقابا له على مقالته الإشكالية الأخيرة في «القدس العربي»، والتي مسّت المحرّم الطائفي، أو لدوره في استصدار إعلان دمشق ـ بيروت)، أم على سبيل تمحيص الملابسات وتدقيق السياقات (كما حين تُساق مسوّغات إقليمية ودولية لتبرير بطش السلطة). صحيح أنّ لهذه الاعتبارات قيمتها على نحو أو آخر، إلا أنّ ممارسة القمع المفتوح المستديم المتصل المتواصل يظلّ جزءاً لا يتجزأ من الطبيعة الوجودية لأنظمة الإستبداد من جانب أوّل عامّ؛ وهو من جانب ثانٍ خاصّ ليس أقلّ من استراتيجية تتيح البقاء وسيرورة تحفظ النوع، سيّما إذا كانت هذه الأنظمة تعيش مآزق وأزمات تمسّ هياكلها وأبنيتها وأدواتها ومؤسساتها، ذات الصلة بتنفيذ وصيانة وإدامة الإستبداد.

فما الذي يتبقى من علّة وجود لأمثال اللواء علي مملوك مدير إدارة المخابرات العامة، أو اللواء فؤاد ناصيف خير بك رئيس الفرع الداخلي في الإدارة ذاتها (وهما اللذان يشرفان على معظم الإعتقالات الأخيرة)، إذا لم يمارسا القمع المفتوح مباشرة: بالكفّ والذراع واللسان والحذاء، كما تقول التقارير الأخيرة التي تصف طبيعة ما يمارسانه شخصياً من «تكنيك» استجواب مع المعتقلين؟ وإذا كان الذهب أخذ ينحصر أكثر فأكثر في الحلقة الأضيق من بيت السلطة، وبعض أبناء العمومة والخؤولة؛ وكان رسم وإدارة السياسات الأمنية ـ العسكرية في مستوياتها الأعلى، إلى جانب اتخاذ القرارات الحاسمة فيها، من نصيب اللواء آصف شوكت، صهر السلطة ورئيس المخابرات العسكرية؛ أفلا يُمنح أمثال مملوك وخير بك فرصة إثبات الوجود، بل منافذ البقاء المحض، عن هذا الطريق... في الأقلّ؟

هذا لا يعني، في مستوى آخر يكمل جميع هذه المستويات، أنّ الأمر لا يعكس تبدلات ذات دلالة في جسم السلطة الأمني بصفة خاصة، أو لا يخفي صراعات داخلية بين مختلف مراكز السلطة حول ما تبقى من نفوذ أمني، وتنافس محموم على ما يظلّ متاحاً من أوليات القمع والتعسّف والتنكيل. المرء يتذكر طوراً كان فيه غازي كنعان، رئيس إدارة الأمن السياسي ثمّ وزير الداخلية (المنتحر نحراً، كما يصحّ القول!)، هو الذراع الضاربة شبه الوحيدة في الإعتقال والإستدعاء؛ قبل أن يتولى المهمة، لفترة وجيزة، اللواء محمد منصورة خليفة كنعان في إدارة الأمن السياسي. على المرء أن يتنبّه، في الآن ذاته، إلى مقدار الخبث والتشاطر المكشوف الذي يستخفّ بعقول السوريين، في ظهور جهاز المخابرات العسكرية، واللواء شوكت شخصياً، بمنأى شبه تام عن هذه الموبقات... وكأنّ الرجل وجهازه الأشدّ بطشاً ونفوذاً وتسلطاً في واد، وأمثال علي مملوك وفؤاد ناصيف خير بك في واد آخر!

كذلك لا يعني استئثار بيت السلطة بمنابع النهب العليا والأدسم في البلاد أنّ إدامة الإستبداد على صعيد حملات الإعتقال المتكررة ليست منابع نهب، بل صانعة اقتصاد سياسي، لضباط الأمن الذين أخذت سُبُل التكسّب تضيق بهم يوماً بعد يوم. ثمة طرائق مباشرة في ابتزاز عوائل المعتقلين، حتى إذا كانت مداخيلها لا تسمن الذئاب الكاسرة مفتوحة الأشداق أبداً؛ وثمة طرائق غير مباشرة، تتمثل أساساً في فبركة السطوة والإيحاء بالنفوذ بغية استدراج «الفدية»، مسبقاً، لقاء اعتقالات لم تتمّ ولكنها قد تجري في كلّ حين، دونما إنذار مسبق، دونما ذريعة كامنة، ودونما مؤشرات أو احتمالات أو توقعات، على الإطلاق. هذه «صناعة» قائمة بذاتها، تتعيّش عليها المؤسسة الأمنية بمختلف تراتباتها ومراتبها، وتنطوي على سداد أثمان ترقى عملياً إلى صيغة «الجزية»، لقاء خدمات ملموسة لا تؤدى إلا نادراً، وخدمات أخرى افتراضية لا تؤدى أبداً، أو مقابل مجرّد اتقاء الشرّ أو حتى اللطف فيه!

وهذه، بدورها، لا تلغي المغزى الخاصّ المنفرد الذي تمثله، أو يمكن أن تمثله، كلّ حالة اعتقال على حدة: توقيف ميشيل كيلو هو المؤشّر إلى أنّ النظام لم يعد يحتمل حتى هذه النبرة المعارضة، المعتدلة إجمالاً؛ وتوقيف محمد الغانم يذكّر الجميع أنّ التضامن مع الكرد، وهم مواطنون سوريون في نهاية المطاف، ليس خياراً غير باهظ الكلفة؛ وتوقيف كمال اللبواني كان إعلاناً، مبكراً وصارخاً، عن عقوبات ما سيتكشف بعدئذ من لائحة محرّمات؛ وتوقيف أنور البني يرفع الهراوة الأمنية في درب طراز من العمل الحقوقي والمدني والقانوني كانت السلطة ذاتها، خصوصاً في الأطوار الأولى من صعود بشار الأسد، قد أشاعت أنها تتسامح معه أو تغضّ عنه النظر؛ وبالطبع، يعيد توقيف فاتح جاموس التشديد على أمثولة الدكتور عارف دليلة (وهما، للإيضاح الدالّ، من محافظة واحدة هي اللاذقية، ومن ضيعة واحدة هي بسنادا!): أنّ العقوبة المضاعفة هي جزاء كلّ معارض للنظام يتحدّر من صفوف الطائفة العلوية...

ولا تكتمل مشهدية هذا الطور من الإستبداد السوري إلا إذا استعاد المرء موبقات من نوع آخر، لا ترتكبها أجهزة النظام الأمنية هذه المرّة، بل تنخرط فيها بعض شخصيات وأحزاب وقوى المعارضة السورية ذاتها، بذاتها، ولذاتها! خذوا، في مثال أوّل، حماسة كمال اللبواني (السجين السابق، أحد دعاة «التجمع الليبرالي الديموقراطي»، والسجين اللاحق) في الترحيب بالمناقلات الأمنية التي أجراها بشار الأسد في أعقاب المؤتمر القطري العاشر، واعتبارها «خطوة إيجابية أولى على طريق الإصلاح»! وبتاريخ 21 حزيران (يونيو) الماضي كان جانبلاط شكاي، مراسل «الرأي العام» الكويتية في دمشق، قد نقل عن اللبواني قوله إنّ هذه المناقلات (وبينها تعيين علي مملوك في إدارة المخابرات العامة، وفؤاد ناصيف خير بك في الفرع الداخلي!) تضع سورية «في اتجاه صندوق الإنتخاب، خصوصا بعد المقررات التي خرج بها المؤتمر القطري العاشر من توصية للترخيص للاحزاب، وحلّ مشكلة الأكراد، واعادة النظر بقانون الطوارئ»!

أو خذوا، في مثال أوسع نطاقاً وأخطر عاقبة، هذه المظلة الساكنة الرتيبة الجامدة التي انقلب إليها «إعلان دمشق»، بحيث أسفرت مراوحة قواه في المكان عن عجز فاضح لا يتسبب في تعطيل العمل العام لقوى المعارضة السورية فحسب، بل يسقف خطاباتها عند نصّ الإعلان الأولّ (الركيك، أصلاً)، ونصّ «الإعلان التوضيحي» الذي صدر في أواخر كانون الثاني (يناير) الماضي فزاد الطين بلةً من حيث الركاكة والتوفيق والتلفيق. وهو، من جهة ثانية، عجز لا يطلق ولادات سوية سليمة، ولهذا فإنه يفسح الميدان أمام مخلوقات شائهة مشوّهة ومشوِّهة مثل «جبهة الخلاص الوطني» التي ضمّت جماعة الإخوان المسلمين إلى عبد الحليم خدّام. ومن المدهش أنّ تتردد تقارير عن عزم بعض قيادات «إعلان دمشق»، وهي في الآن ذاته قيادات في «التجمع الوطني الديمقراطي»، تحالف المعارضة الأقدم والأوحد عملياً، على الدخول في مفاوضات (يلطّ البعض مضمونها فيطلق عليها تسمية «حوارات»!) مع الجناح المدني ـ الحزبي في السلطة (هشام بختيار تارة، ومحمد سعيد بخيتان طوراً، من القيادة القطرية لحزب البعث)، ومع الجناح الأمني (ليس دون مفارقة فاضحة: مع علي مملوك تارة، ومع فؤاد ناصيف خير بك طوراً!)، حول... تطوير «إعلان دمشق»!

ويبقى أنّ خيارات بيت السلطة، في الحلقة الأضيق حيث الأسد وشقيقه وشقيقته وصهره أساساً، تسعى إلى استئناف خيار مركزي محوري ناظم سبق للأسد الأب أن اعتمده طيلة سنوات، وربما على امتداد عقود «الحركة التصحيحية»: أنّ استقرار سورية هو في صالح المنطقة عموماً، وفي صالح الدولة العبرية كذلك وخصوصاً؛ وأنّ زعزعة استقرارها سوف ينتقل كالسيل الجارف إلى الجوار، فلا يتزعزع استقرار النظام الحاكم في دمشق وحده، بل الأنظمة (أو بالأحرى: أنظمة الإستقرار، لمزيد من الدقّة) في معظم أطراف الجوار. اليوم يبدو الأسد الابن وكأنه يعني بمفردة «الجوار» كلّ الدول والأنظمة التي لا تجاور سورية فحسب (لبنان والعراق وفلسطين والأردن وتركيا)، بل تلك الأخرى التي لا تجاورها ولكنها تتقاطع موضوعياً ـ وأيضاً: أمنياً، سياسياً، إثنياً، مذهبياً... ـ مع دمشق، كما هي حال السعودية ومصر والخليج العربي. ومن الإنصاف التذكير بأنّ العراق، الراهن يحظى بمكانة خاصة في شطرنج تفكير بيت السلطة، ومراراً كرّر بشار الأسد قناعته أنّ واشنطن سوف تطرق بابه ذات يوم، قادمة من بوّابة الجحيم العراقي، مثخنة الجراح، مستجدية، طالبة القرب!

وإذا كان ثمة أيّ دور سياسي خارجي للقبضة الأمنية التي يجري تشديدها في سورية منذ أسابيع، فهو على الأرجح غير بعيد عن الصياغات التي تستأنف المعادلة القديمة حول معادلة المنافع الإقليمية لإدامة الإستقرار السوري، ومضارّ زعزعته. وتلك معادلة كان حافظ الأسد لا يفوّت فرصة دون ترجمتها هكذا: ثمن الإستقرار السوري هو الحفاظ على النظام سالماً مسلحاً مصاناً (أي، في عبارة أخرى: غضّ النظر عن الإستبداد، بل وضرورة مساندته في الشدّة والضائقة!)؛ وثمن زعزعته لا يسدّده بيت السلطة وحده، بل يقع ـ بوتائر أكثر خطورة وأشدّ وطأة ـ على عاتق المجتمع السوري بأسره، بإثنياته وطوائفه وحساسياته وانقساماته التي يمكن تلفيقها أو إيقاظها من سبات عميق، وسيشعل من النيران ما سيأكل البلد أولاً، ثمّ ينتقل إلى الجوار... طالباً المزيد.

وإذا كانت أنساق القمع الراهنة بمثابة عود لنظام بشار الأسد على بدء الإستبداد كما أرسى تقاليده حافظ الأسد منذ 1970، فذلك لأنّ نظام الابن لم يبدأ كخروج على نظام الأب، ولا حتى كتنويع تجميلي له، بل شرع ويظلّ استمراراً له وإعادة إنتاج لأسوأ خياراته في قهر المجتمع ونهبه، وخنق الحريات، وتدمير اللحمة الوطنية، وإشاعة الفساد كنهج في تصنيع الولاءات. وبهذا فإنّ الأنماط الراهنة من إعادة إنتاج استبداد السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات هي، على صعيد بيت السلطة كذلك، سيرورة لحفظ النوع واستراتيجية للبقاء.

ولكن ليس إلى أبد الآبدين، كما نعلم ويعلمون!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

السعودية: شبابنا والثقافات الثلاث

د. مضاوي الرشيد *

■ دخل الشباب السعودي القرن الحادي والعشرين من مداخل ثلاثة كل منها يؤصل لثقافة معينة اصبحت متداولة بسرعة فائقة، اذ ان هذه الثقافات قد روجتها وسائل اعلام متطورة استطاعت ان توصل الكلمة الى اكبر عدد ممكن من ابناء المجتمع. الثقافة الاولى تمثلت بخطابات اسامة بن لادن والتي تحتكر «الجزيرة» بثها ومن ثم تتناقلها وسائل الاعلام العالمية موصلة هذه الخطابات الى اكبر شريحة تتخطى الحدود الجغرافية واللغوية.

في نهاية الشهر الماضي خاطب الشيخ «ابو عبد الله» شباب الأمة باسلوبه المعتاد اذ طرح مرة اخرى تصوره لصراع دام بين الاسلام وقوى الشر العالمية. خطابه جاء ليحدد اطار هذا النوع الصراع من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب. كذلك جاء ليذكر المستمعين بالمصطلحات اللغوية التي ترمز لهذا الصراع فكثر ذكر الزنادقة والملحدين والكفر والشرك والردة وكل هؤلاء يجتمعون في كونهم العدو الداخلي الذي ينخر جسد الأمة من الداخل فيضعفها وينهك قواها. عدد بن لادن هؤلاء واحدا واحدا واستشهد بفتاوى السلف الصالح القديم والحديث التي كفرتهم. ثم انتقل الى العدو الخارجي الصليبي والذي اصبحت اهدافه واضحة وصريحة حسب رأيه. هذا الغرب الذي أسس الهيئات التي تستعبد الآخرين وتصفهم بالارهاب في فلسطين والشيشان والعراق وافريقيا. بنظر بن لادن لا يفهم الغرب سوى القوة لذلك تجب مواجهته بالقوة. عندها استنهض شباب الأمة للدفاع عن أرض الاسلام حتى آخر شبر وكرر عزمه على عدم التخلي عن هذه الارض حتى ضغط الهيئات الكفرية. عرج بن لادن على اسقاط الدولة العثمانية وتقسيمها الى دويلات طبعا، هو لا يعترف بحدودها. وانتقل الى افريقيا والهند واوروبا ثم الى الاعلام الخبيث وتغيير المناهج وبث السموم عن طريق قنوات فضائية غربية على ارض العرب والمسلمين ليستنتج انها حرب صليبية صهيونية بمعاونة المثبطين الفاسقين المرجفين وخاصة ما اسماه بمفتي الامريكان والذي قبل اعتذار الرسام الدنماركي الذي تجرأ ورسم صورا مهينة للرسول (ص). توقف بن لادن عند كبير حكام العرب عاهل المملكة العربية السعودية وهو لقب جديد اخترعه الشيخ «ابو عبد الله» اذ ان في خطاباته السابقة كان قد اشار اليه بالأمير الأعرابي ومن ثم الرويبضة. خلاصة الأمر انه في خطابه الاخير انتقد الملك عبد الله على نفيه لمبدأ صراع الحضارات خاصة عندما صرح الملك في حفل الجنادرية الاخير ان لا صراع حضارات في هذا العالم وحث المفكرين والمثقفين على تبيان الوجه الحقيقي وجه التسامح والوسطية للأمة مؤكدا انه ضد أي عمل لصد العدوان ومع التعايش السلمي.

يلخص خطاب بن لادن الاخير الطيف الاول من الثقافة السائدة في المجتمع ليس فقط السعودي بل العربي والاسلامي. سيجد الشاب السعودي المستمع لهذا الخطاب كل معطيات الثورة والانتفاضة فهو خطاب سياسي بحت مدبج بآيات قرآنية واحاديث شريفة واحداث تاريخية فسرت من منطلق يستنهض هؤلاء الشباب ويحرضهم على صد العدوان. فبعد قصص الاعتداء والهيمنة التي فصلها هذا الخطاب سيجد المستمع نفسه وجها لوجه امام حقيقة مرة وتاريخ ممزق وسلطة قوية. هذا الشاب يتلقى الرسالة عبر الفضائيات او الشبكة المعلوماتية لتتكون عنده ثقافة المواجهة في عالم رسمه بن لادن على انه عالم تتصارع فيه قوى الشر وقوى الحق ولا بد للأخيرة ان تنتصر، يوعد بن لادن مستمعيه بالمستقبل الجديد الذي يصنعه بخطابه على أمل ان يجند الشباب لهذا المشروع المستقبلي الذي لا يرتبط بحدود الجغرافيا المصنوعة حديثا.

ثقافة المواجهة المتمثلة والملخصة في خطاب الشيخ «ابو عبد الله» تقابلها ثقافة الملك عبد الله. هذه الثقافة هي ايضا تعتمد على وسائل اعلامية حديثة وفضائيات من اجل ايصال رسالتها الى اكبر عدد ممكن من الشباب. تعتمد ثقافة الملك على معادلة قديمة ـ فمنذ توليه العرش نجده يكرر المكارم الملكية من زيادة رواتب الى صناديق فقر واستثمار ومؤخرا تخفيض اسعار البنزين. ترتكز هذه الثقافة على بريق العملة والذي ربما يأتي بولاء الشباب بثمن بخس. ستون هللة سعر البنزين مقابل الرضا والولاء. في هذه الثقافة لا يوجد مكان للثراء في حياة اخرى بل هي تعتمد على جنات ارضية فيها بيت لكل مواطن، ووظيفة لكل عاطل وسهم لكل مساهم. تأتي هذه الثقافة على الفطرة اذ ان ليس لها من الخبرة والتعقيد ما يمكنها أن تصبح نوعا من الهالة حول ثقافة المادة والتملك والاستهلاك. فهي تخاطب وبشكل مباشر الجانب الغريزي في الشاب الطامح لحياة فيها من الرخاء والرفاهية ما يمكنه من اشباع الرغبات الجسدية والمعنوية بقوة القدرة الشرائية خاصة وانه يعيش في مركز تجاري كبير فيه من عجائب العالم وغرائبه ما يدغدغ النفس البشرية وما يجعل اللعاب يسيل ويفيض. فان لم يستطع الشاب ان يستهلك ما يراه وما يستهلكه صديقه بالطبع سيتولد عنده شعور بالغبن والتمرد على جميع السلطات من ابوية الى سياسية مرورا بالسلطة الدينية. في هذه الثقافة الاستهلاكية والتي يطمح الملك بأن يجعلها متوفرة للجميع لا يوجد الزهد والتقشف بل هناك الانغماس في ملذات الحياة وما توفره المحلات التجارية من منتجات مستوردة من ذلك العالم العدواني حسب ثقافة «ابو عبد الله». عندما صنف ابو عبد الله المسلمين في ثلاث طوائف. طائفة احتضنت المسيئين للأمة وطائفة قعدت مع القاعدين وطائفة ناصرت الأمة نجد ان ثقافة الملك عبد الله تتأرجح بين الاحتضان والقعود. عندها يجب على الشاب ان يختار بين الثقافة الاولى الداعية لنصرة الأمة والثقافة التالية الداعية للرفاهية والاحتضان والقعود.

ثقافة ثالثة روج لها الاعلام المملوك من قبل شخصيات سعودية تحاول هي ايضا لتستأثر بحيز ثقافي على خارطة الثقافات العربية في القرن الحادي والعشرين وهي ثقافة «الولولة الروتانية» التي تسوق لذاتها على انها النمط الفني والطرب الحديث. هذه الثقافة قائمة على تعريب البوب الغربي والفيديو كليب مما يؤدي الى ضجيج وصراخ تقطعه هزات لتضاريس مفرطة في عروبتها واصالتها فهي مرتفعة ومنخفضة منتفشة الشعر ممثلة بذلك خصوصيتنا وحضارتنا التي تميزنا عن بقية شعوب المعمورة. تفجر هذه الثقافة مخزوننا القديم في فن العشق والغوى وليس صولاتنا وجولاتنا في ساحات الوغى، تارة بالرمز وتارة بالايحاء وتارة بالهز والايماء ننتقل الى عالم المكبوت والمحرم.

ثقافة ابو عبد الله تختزلنا في كوننا ضحية تحتاج الى من ينتشلها من براثن الجلاد، وثقافة الملك عبد الله تختزلنا بمعادلة الولاء مقابل الستين هللة وثقافة «روتانا» تجردنا من كل شيء إلاّ من الجسد ولغته في عالم يفرض ازالة ملامح الجسد ونفيها تحت الجلابيب الفضفاضة. ان آمنا بصراع الحضارات ام لم نؤمن يجب ان نقر ان شبابنا اليوم اصبح ساحة تتصارع فيها الثقافات الثلاث السابقة الذكر. من هؤلاء الشباب من استجاب لنداءات حرب الكل على الكل من نيويورك الى تفجيرات ابقيق الاخيرة. كذلك يجب ان نعترف ان لثقافة الملك عبد الله الكثير من المروجين والمتبنين لها قد ضاقت عليهم شاشات الفضائيات المختصة بمتابعة مؤشرات الثراء او الافقار حسب المرحلة الراهنة وزيادة الرواتب وهبوط اسعار المحروقات الى ما هنالك من مغريات هي ركيزة ثابتة لهذه الثقافة. كذلك لثقافة «الولولة» جمهورها الخاص المتابع لها الحافظ لطلاسيمها وهزاتها ورموزها اذ انه استوعبها وهضمها وحفظها وكأنها كتاب مقدس يثير مخيلته ويميل جسده مع نغماتها.

اليوم تستعر الحرب بين هذه الثقافات ضراوة وتشتد ولا تظهر لنا نهاية تحسم الموقف لصالح اي منها. فلا حرب الكل على الكل انتصرت ولا ثقافة الستين هللة ربحت ولا ثقافة «الولولة» هيمنت. ما هي يا ترى العوامل التي سترجح كفة احدى هذه الثقافات على الاخرى؟ هل يا ترى ضربة اخرى من قبل من يتبنى حرب الكل على الكل ستجعل مثل هذا الاتجاه اكثر هيمنة وقبولا عند الشباب اذ ان اي ضربة بن لادنية جديدة ستحيي حلم الجهاد وتبث فيه روحا جديدة. ام ان انحدار ثقافة الستين هللة الى اربعين او ثلاثين هللة سيجعلها اكثر انتشارا بين الشبيبة الحالمة باثراء سريع ومضمون. ام ان ظهور رموز جديدة للولولة سيجعلها اكثر استمرارية وتطورا وقبولا من قبل الشباب المتابع لها.

كل ما سبق تخمينات لا نجد لها دليلا قاطعا، كل ما يمكن ان نجزم به هو ان الشباب اليوم يشكلون اكبر شريحة اجتماعية في المجتمعات، ففي السعودية وحدها يشكل الشباب ما تحت عمر الخمس والعشرين سنة اكثر من 60 %. هذه الشبيبة تحتاج الى رمز لا يكون عمره ثلاثة اضعاف عمرها بل يكون قريبا من تطلعاتها واحلامها يحرص على مستقبلها فيقدم لها ثقافة متكاملة ومتوازنة ومثلا أعلى تحتذيه ليكون لها مصباحا يضيء لها الطريق في مرحلة عصيبة يمر فيها المجتمع قد تفرز وتتمخض مفاجآت غير متوقعة في المستقبل. مشكلة الشباب اليوم تتلخص بانعدام المثل والرمز الذي يكثّف لهم معاني الحياة والكرامة والطموح. فكثير من الرموز السابقة سقطت ليس فقط في السعودية بل في كثير من الدول العربية او تم اسقاطها تحت ضغط الزمن ففرغت الساحة الا من القليل الذي ظل يحتذى ويقتدى به.

* كاتبة واكاديمية من الجزيرة العربية

حماس والمأزق المخابراتي

د. عبدالوهاب الافندي

(1)

أبسط تفسير للغز الاتهام الذي وجهته السلطات الاردنية لحركة «حماس» بأنها هربت اسلحة للاردن وخططت لاستهداف مسؤولين هناك هو ان الامر لا يعدو ان يكون من فبركة اجهزة المخابرات التي لا يستغرب عليها مثل هذه الامور. ولكن الامر قد لا يكون بهذه البساطة. فكما ان «حماس» لا مصلحة لها في مؤامرة من هذا النوع، وليست من الغباء بحيث تتورط فيها، فان اجهزة المخابرات الاردنية ليست ايضا بالقدر من الغباء الذي يورطها في سيناريو من هذا النوع الذي لا يصدقه عقل، او هكذا نحسن الظن بهم.

(2)

ليس من المستبعد ان تكون الوقائع التي تحدثت عنها السلطات الاردنية صحيحة، وان يكون بعض الافراد استدرجوا للتورط في العمليات التي وصفت، ولكن هذا قد يطرح من الاسئلة اكثر مما يجب. السلطات الاردنية فيما يبدو ترجح ان بعض العناصر «المارقة»» في «حماس» كانت وراء العملية، او لعلها ترى فيها اصابع المخابرات السورية، ذلك ان المخابرات في البلدين لهما تاريخ طويل من الكيد المتبادل.

(3)

قد تكون اجابة الطرف الآخر هي الرد بالمثل، والتشكيك في وجود عناصر «مارقة» في المخابرات الاردنية هي التي استدرجت الشباب تحت ستار دعم «حماس»، وهذه فرضية قد يؤيدها ما زعم انه تم العثور عليه من كميات هائلة من الاسلحة يصعب تصديقه. انها دخلت الى البلاد وتم تخزينها بهذه الطريقة والسلطات لا تسمع ولا ترى، كما ان الاعلان الدرامي للعملية عوضا عن مناقشتها مباشرة مع السلطة الفلسطينية هو أمر مثير للشكوك.

(4)

كلمة «الاستدراج» هي المفتاح لهذا اللغز. فمن المرجح ان جهة ما استدرجت هؤلاء الشباب باستخدام غطاء «حماس» التي يعلم الجميع مدى التعاطف الذي تحظى به في الاردن، ذلك ان «حماس» التي تتمتع بقاعدة عريضة من الانصار وشبكة واسعة من العلاقات مع الحركات الاسلامية لا يمكن ان تتبع مثل طريقة الهواة هذه في تجنيد الانصار من «الشارع» ان صح التعبير. فاذا قبلنا الرواية الاردنية فانه لا مناص من القبول بفرضية ان جهة ما قد استدرجت المتهمين، وان هذه الجهة ليست بـ«حماس». يبقى السؤال هو ما هي هذه الجهة اذن؟

(5)

المخابرات السورية قد تكون موضع اتهام في هذا الامر، ومثلها المخابرات الاردنية. ولكن صاحب المصلحة الأكثر في أزمة من هذا النوع هو بلا شك المخابرات الاسرائيلية، وهذا بدوره يطرح اسئلة حول مدى اختراق المخابرات الاسرائيلية للاردن، وما اذا كان هناك من يتواطأ معها في دوائر السلطة.

يجب ألا نغفل ايضا عامل تخبط اجهزة المخابرات واخطائها الكبيرة. فاذا كانت اجهزة مخابرات متطورة مثل المخابرات الامريكية والبريطانية وقعت وتقع في اخطاء كبيرة كما حدث في العراق، فما بالك بمخابراتنا اياها؟

(7)

سائق تاكسي بريطاني كان يأخذني مرة الى دار هيئة الاذاعة البريطانية ايام تفجر فضائح المخابرات علق ساخرا بالدعوة الى مقاضاة اجهزة المخابرات تحت قانون اوصاف البضائع، وهو يقصد بالطبع ان تسمية المخابرات بالانكليزية (انتيلجنس) والتي تعني ايضا الذكاء لا تنطبق عليها، وتعتبر من قبيل الغش والتزوير.

(8)

المشكلة في عالمنا العربي ان المخابرات ليست متورطة في مثل هذا الغش والتزوير لأنها لم تدع ذكاء، ولكنها بالمقابل تهيمن على كل شيء، وهي خاصية صدرناها للأسف لبقية دول العالم التي تتسابق الآن للاقتداء بسنتنا الحسنة، فيصبح لنا اجرها واجر من عمل بها.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364